



التقرير السنوي بعنوان سنة 2020 فيما يتعلق بالأنشطة ذات العلاقة بمجال النفاذ إلى المعلومة

في إطار تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحقوق في النفاذ إلى المعلومة.

يشرفني أن أرفع إلى سيادتكم التقرير السنوي بعنوان سنة 2020 فيما يتعلق بالأنشطة ذات العلاقة بمجال النفاذ إلى المعلومة والتي كانت على النحو التالي :

I - معطيات عامة :

عملا بمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمنشور التفسيري عدد 19 لسنة 2018 تم إعداد خطة عمل متعلقة بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة تتضمن أهدافا واضحة أهمها السعي إلى تطبيق فاعل لنظام تلقي مطالب النفاذ والرد عليها، تحسين مختلف الأطارات الإدارية حول قانون النفاذ وذلك بتوزيع مذكرة عمل في الغرض إلى كافة الأقسام وبذل الجهد لتحسين موقع الواب فيما يتعلق بواجب النشر التلقائي بصفة دورية وفي الأبان . وفي إطار تدعيم وتكريس الحق في النفاذ تمت برمجة دورة تكوينية خلال سنة 2020 لفائدة المجتمع المدني خاصة ممثلي الجمعيات لتبسيط طريقة إعداد أو إدراج معطيات مطلب النفاذ ، آجال الرد على المطالب ... ، إلا أنه ونظرا للظروف الصحية التي تمر بها البلاد تقرر تأجيل عقدها إلى موعد لاحق. وسعيا إلى مزيد التنسيق بين مختلف المصالح بالإدارة البلدية من حيث احترام الآجال في إفادة المكلف بالنفاذ بالخصوص ومختلف جزئيات القانون الأساسي عدد 22 ، تم تشريك مختلف الأقسام المصلحة الفنية ، كتابة المجلس ، قسم الضبط في الدورة التكوينية التي نظمها مركز التكوين عن بعد يومي 09 و 10 نوفمبر 2020.

أما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق وفي الأرشفة تم تكليف عون قسم الضبط بالتصرف في الأرشفة إلى أن تتوفر الاعتمادات لانتداب عون مختص في الأرشفة.

II - معطيات متعلقة بنشر المعلومة بمبادرة من البلدية :

في هذا السياق من الإجراءات المتبعة للتأكد من تضمن موقع الواب لكل المعطيات الواجب نشرها وتحسينها بصفة دورية تتولى السيدة سامية بالحاج المكلفة بالإعلامية تحيين الموقع وجمع كل المعطيات التي يتوجب نشرها وذلك بصفة دورية .

ومن الإجراءات المتخذة لنشر المعلومات بشكل قابل للاستعمال يتم دوريا نشر كل المعطيات التي يمكن استعمالها من قبل المواطنين من محاضر جلسات ، قرارات ، الوثائق المكونة لمختلف الملفات في إبانها للسموم بلوحة الإعلانات المتواجدة ببهو البلدية إضافة إلى الالتزام بتحيين جميع المعطيات الواجب إدراجها بالخانة الخاصة بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى موقع الواب.

وفي هذا الإطار نشير إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بإتاحة المعلومة بمبادرة من البلدية ومنها تسجيل بعض التأخير في إعداد التقارير السنوية مرده عدم تفرغ المكلف بالنفاذ وتعدد المهام الموكولة إليه نظرا لقلّة الموارد البشرية بالإدارة البلدية .

ورغم المجهودات المبذولة في الإجابة على المطالب في الآجال نسجل في بعض الأحيان تسجيل بعض التأخير من قبل بعض المصالح في إفادة المكلف بالنفاذ بموضوع الطلب لذلك تم تشريك مختلف المصالح في دورات التكوين ومنها المذكورة أعلاه حتى يكونوا على بينة من هذا القانون وبالخصوص مجال الاستثناءات ،الآجال ...

||- معطيات متعلقة بدراسة مطالب النفاذ :

تشمل المنهجية المعتمدة من البلدية في دراسة مطالب النفاذ للمعلومة وفي التعامل مع الطعون المتعلقة بها على ما يلي: تلقي المطالب من قبل قسم الضبط مباشرة باعتبار أن القسم الإداري يشمل قسم الضبط والمصلحة الإدارية ثم معالجة المطلب إما الإجابة مباشرة أو إحالتها إلى المصالح المعنية للإفادة حول الموضوع حتى تتمكن من معالجته في الآجال وفي بعض الحالات يتم استشارة اللجنة الاستشارية في الموضوع .

بالنسبة للمعطيات الإحصائية والبيانات الخاصة بمطالب النفاذ الواردة على البلدية فقد تم تجميعها ضمن المنشورات المصاحبة.

ومن أهم الإشكاليات والصعوبات المتعلقة بدراسة مطالب النفاذ تسجيل بعض التأخير من قبل بعض المصالح في إفادة المكلف بالنفاذ بموضوع الطلب لذلك تم تشريك مختلف المصالح في دورات التكوين حتى يكونوا على بينة من هذا القانون الاستثناءات ،الآجال ...

هذا ما لدينا أفدناكم به ، وتقبلوا سيدي فائق الاحترام والتقدير.

والسلام .

رئيس بلدية الموارد



فهمي الأسلا